



International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

www.allstudyjournal.com

IJAAS 2020; 2(3): 29-35

Received: 07-04-2020

Accepted: 10-05-2020

القياس النحوي

الدكتور عبدالحى مقيم

ملخص البحث

القياس عملية ذهنية فطرية، يقوم بها الإنسان ليتمكن من التعبير عن أغراضه وأحاسيسه وما تخالج في ضميره من معانٍ، ولما كانت تلك الأغراض والمعاني تتطور وتتجدد بالاستمرار مع مرور الزمان إلى درجة يعصب معها الحصر، عجز السماع أو النقل عن الماضيين عن اكتساب اللغة والإحاطة بها، فاضطر الإنسان إلى أن يشرك معه عقله في عملية كسب اللغة عن طريق بناء ما لم يدركه بواسطة السمع، فكان القياس بذلك ضرورياً في حياة اللغة ونماؤها وبقائها صامدة في تلبية حاجة الإنسان.

هذا البحث محاولة لدراسة ظاهرة القياس النحوي في ضوء النظام اللغوي الاستعمالي للعربية، الذي ينأى عن النظام العقلي المنطقي التجريدي، وقد درس النحاة القياس في ضوء النظام العقلي لذلك أهدت مواد لغوية وأضيفت أخرى خارجة عن النظام اللغوي الاستعمالي للعربية في ضمن مباحث القياس النحوي وتناول النحاة النظام اللغوي للعربية بضمن مباحث القياس النحوي وتوسعوا فيه بمنهج عقلي ولا سيما لدى المتأخرين، على الرغم من الفارق الكبير بينهما، فالنظام اللغوي للعربية أكثر دقة وأقرب إلى واقع اللغة العربية، والقياس النحوي يهدر مواد لغوية كثيرة، ويضيف أخرى خارجة عن النظام اللغوي والاستعمال.

القياس جزء من نظام العربية إلا أن النحاة جعلوا نظام اللغة العربية قسماً من أقسام القياس النحوي، ومصطلح القياس عام، تشترك فيه علوم مختلفة، حيث تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتناولها، والغاية منها، فالقواعد يستخدمها لاستنباط الحكم الشرعي وإصدار الفتاوى، وكذلك الفلسفة والمنطق لانضباط المادة العلمية على وفق نظام عقلي محكم. لذلك نجد له أكثر من فهم في مصادر أصول النحو تبعاً للمنهج والهدف، والأهم من ذلك أن اللغة العربية لا تخضع له خضوعاً مطرداً، من هنا ظهرت إشكالات لدى النحاة اضطروا إلى تأويلها أو الانقسام حولها بين متشدد ومتسامح، لأنهم بنوه على المنطق العقلي، واللغة العربية لها منطقها ونظامها الخاص بها.

والقياس عبارة عن استنباط مجهول من معلوم سواء في اللغة أو غيرها، لذا عرفه اللغويون والنحاة بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه والقياس النحوي هو النحو، وهذا النحو هو قياس الأحكام، وهو من أهم أسس النحو وله أنواع ثلاثة وذلك إما أن تراعى فيه العلة أو لا تراعى: وهذا هو قياس العلة، تراعى العلة وتكون مناسبة كقياس رفع الفاعل بعلته الإسناد في كل منهما وهو مناسبة لإجراء القياس لإسناد النائب والفاعل للفعل.

الكلمات المفتاحية المستعملة في هذا البحث فهي:

النحو، المدرسة، البصرة، الكوفة، القياس، مقيس، مقيس عليه، الأصل، الفرع، المسائل النحوية، قياس العلة، قياس الشبه، قياس الطرد، أركان القياس، تأثير القياس في النحو، العلوم العقلية والنقلية، مراحل القياس.

تقديم

إن جمع المادة اللغوية عند الرعي الأول من اللغويين الذين اهتموا واتجهوا إلى جمع المادة اللغوية تم قبل كل شيء عن طريق السماع ومشاهدة قبائل عربية مختلفة التي كانت تستوطن في أرجاء الجزيرة العربية المختلفة ولذا نستطيع القول بأن السماع دور فعال وهام في جمع المادة اللغوية وهو الذي أمدّ النحاة من أصحاب القياس بالمادة اللغوية التي هي الأصل فيه.

إذن فإن السماع كان سبيلاً لمعرفة اللغة وأصلاً من أصولها، ثم أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي انتهوا إليها والوصول إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية تحت كليات عامة، وجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية، فاتخذوا من هذه النصوص عنصراً أساسياً من أسس القياس.

اشترك البصريون والكوفيون معاً في السماع من قبائل كانت في منأى عن التأثير بلغات الأمم المجاورة، وتلك هي أسد، وتميم وطبي، وقيس، وهذيل، وكنانة، كما اشتركوا في السماع من قبائل و بطون – توّول إلى هذه القبائل الكبرى، كسليم وعقيل وغني و كباهلة و نمير، وقد وجدنا من خلال البحث والدراسة أنهم اشتركوا وعقيل وغني و كباهلة و نمير، وقد وجدنا من خلال البحث والدراسة أنهم اشتركوا في السماع من قبائل غير القبائل التي نص علماء اللغة على أنهم اقتصرُوا على الأخذ عنها، ومن ذلك ربيعة وبعض قبائل اليمن.

Corresponding Author:

الدكتور عبدالحى مقيم

الأستاذ المشارك قسم اللغة العربية

كلية اللغات والأدب جامعة نجرهار

جلال آباد- أفغانستان

و لكن البصريين تحفظوا فيما وراء ذلك خلافا للكوفيين الذين توسعوا في السماع من قبائل و بطون أخرى مثل بنى حنيفة ، و كلب ، و الحطمية ، و القبائل التي كانت تنزل في حوران و حضرموت

و كان البصريون يتحرون الدقة في السماع من البدو الذين لم يمتزجوا بالحضر خلافا للكوفيين الذين كانوا لا يبدون مثل هذا التحفظ مما جعلهم محل نقد عند البصريين في كثير من الأحوال. و كان النقل في مجال القراءات يمثل مظهرا من مظاهر السماع في اللغة عند علماء كل من المدرستين.

و لكن الكوفيين لم يعرفوا السماع في ميدان اللغة و النحو إلا في فترة متأخرة عن البصريين بحكم سبق البصريين في الأخذ بالدراسة اللغوية.

و قد بكر البصريون في الأخذ بالقياس ، فكان لهم سبق حيث نشأ النحو نفسه على أيديهم فسبقوا الكوفيين في الأخذ به و نشأ القياس عندهم أول ما نشأ في صورة عملية خالصة ، و هناك روايات تنسب القياس بهذا المعنى إلى أبي الأسود و بعض تلاميذه كبحي بن يعمر.

فكانت بداية القياس بشكله العلمي على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، و قد سبقت الروايات التي تنسب إليه ذلك ، إلى جانب أن له بعض أمثلة فيه.

ثم تطور بعد هذا طبعا لما هو وارد في ثنايا البحث فنجد صورا لهذا التدرج عند من جاءوا بعده مثل عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء . فقد تطور القياس على أساس التشابه كما و كيفا في هذه المرحلة.

و هكذا لم يظهر القياس الكوفي في وضوح إلا بدءا من الكسائي الذي إن لم تصلنا أغلب كتبه فقد أسعفت أصحاب المراجع المختلفة بأقيسة كثيرة يمكن في ضوئها الحكم على القياس عند الكسائي بخاصة ثم عند غيره من الكوفيين بعامه.

و إذا كنا قد وجدنا القياس وليدا يخطو عند البصريين ونيدا حتى بلغ أشده ، فإننا نجد عند الكوفيين على عكس ذلك فيما يبدو فإنه قد تأخر ظهوره عندهم حتى وصل إلى وضعه العلمي عند البصريين ،

و على الرغم من تعدد صور التوسع في القياس عند الأخفش الأوسط فإنه لا يهمل السماع ، فيستدل بالسماع و القياس معا ، و المازني هو أيضا يعتد بالسماع فيمنع القياس على غير مسموع أما الكوفيون فنجد عندهم ما يسمى أحيانا بالقياس الافتراضي أو النظري ، و الفراء يقيس مع وجود السماع.

القياس النحوي

القياس في اللغة والاصطلاح

القياس لغة هو : تقدير الشيء بالشيء⁽ⁱ⁾ فيقال قاس الشيء يقيسه قياسا و قيساً أي قدره ، و المقياس : المقدارⁱⁱ

أركان القياس

للقياس - كما يتضح من تعريفه - أربعة أركان ، هي : أ - أصل : وهو المقيس عليه ب - فرع : و هو المقيس ، ج - الحكم ، د - جامع : وهو الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس و المقيس عليه .

و قد قسم ابن جني نصوص اللغة باعتبارها مقيسا عليها أقساما تتلخص فيما يلي :

١ - مطرد في القياس و الاستعمال مثل : قام زيد ، و رأيت عمرا ، و مروت بسعيد ٢ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس مثل تصحيح : استنوب و استنوب و استنوب ، يقال : استنوب ،

٣ - شاذ في القياس و الاستعمال جميعا مثل تنميم (مفعول) فيما عينه واو ، مثل : ثوب مصوون ، و فرس مقوودⁱⁱⁱ ..

و يرتبط بركني القياس (المقيس و المقيس عليه) تقسيمه أربعة أقسام. ١ - حمل فرع على أصل ، مثل : إعلال الجمع حملا على المفرد كقيمة و قيم ، و ديمة وديم... ٢ حمل أصل على فرع و له أمثله منها. إعلال المصدر حملا على إعلال فعله مثل قام قياما ٣ - حمل نظير على نظير ، و يكون النظيراً - في اللفظ ، مثل : بناء (حاشا) الاسمية لشبهها ب (حاشا) الحرفية ٤ - حمل ضد على ضد ، مثل : النصب ب (لم) حملا على الجزم ب (إن) بجامع النفي حيث نجد (لم) لنفي الماضي و (إن) لنفي المستقل . iv

و قسم ابن الأنباري القياس باعتبار الجامع ثلاثة أقسام هي كما يلي^v.

أولها : قياس العلة و ثانيها : قياس الشبه و ثالثها : قياس الطرد

و قسم بعض الباحثين المحدثين القياس أقساما ما تؤول إلى الأقسام السابقة ، و هي كما يأتي.

أولها : قياس الحكم على الحكم لعللة جامعة أو لشبه بين الطرفين ، و هذا النوع اتجه النحاة إلى الأخذ به منذ زمن أبي إسحاق الحضرمي **ثانيها : يتضح في قول بعضهم - عند حديثه عن قياس الكوفيين - إنهم «يبينون على القياس النظري ثالثها :** يظهر في أن القياس النظري هو الذي لا يعتمد على أي شاهد من كلام العرب^{vi} ..

تأثر القياس في النحو بالعلوم النقلية والعقلية :

كان للقياس في النحو وثيقة بالقياس في بعض العلوم النقلية، و العقلية ، كالفقه و المنطق تتضح في الصورة الفكرية العامة في كل منها و ذلك بوضع القوانين التي تلزم ما يندرج تحتها .

و القياس الذي يراعى فيه التشابه بين طرفي القياس في مجال الفقه قد عرف منذ صدر الإسلام ، فقد روى أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كتب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعري : الفهم الفهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب و لا سنة . اعرف الأشباه و قس الأمور عند ذلك .

و قد تأثر الخليل بالقياس الذي وسعه أبو حنيفة ، و يظهر هذا التأثير فيما جاء في كتاب (العين) من أمثله تدل على ذلك . إلى جانب ما يصرح به تصريحاً في كتابه (ذاك) من أنه يقيس على مذهب أبي حنيفة .

و تكثر الأقيسة و العلل و الفروض في كتاب سيبويه مما يدل على أنه تأثر بالفقه ، فقد عاصر أصحاب أبي حنيفة مثل أبي يوسف و محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ .) اللذين كانا يمعنان في الجدل و يتشبهان بالقياس .

و نجد أثر الفقه في القياس النحوي واضحا عند ابن جني الذي يعد شديد التمسك بأصول الفقه ، و القياس على أصول أئمتته .

و الناظر في كتاب (لمع الأدلة) لا يخفي عليه تأثر الأنباري بالفقه في مجال القياس النحوي .

و من الصور التي يظهر فيها أثر الفقه واضحا (أقسام القياس) ، فقد قسم الفقهاء القياس أقساما منها :

أ - تقسيمه إلى أولى ، و مساو ، و أدون ب (تقسيمه إلى قياس شبه ، و قياس اطراد .

و هذا التقسيم عائد إلى طريق إثبات العلة المستنبطة في القياس فإن كان طريقها الشبه فهو قياس شبه ، و إن كان طريقها الطرد و العكس فهو قياس اطراد .

و قد كثرت الآراء المتماثلة بتأثر القياس النحوي بالقياس المنطقي

. فهناك من يرى وجود هذا التأثير منذ المراحل الأولى للقياس و يقول بعضهم عند حديثه عن منطق أرسطو : لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة و المنطق الأرسطاطاليسي

القياس عند البصريين

مراحل القياس عند البصريين

عرفنا أن للقياس صلة و ثقة بالنحو، و لما كان للبصريين السابق في مجال النحو، نجدهم أول من عرفوا الأخذ بمبدأ القياس، و لهذا قيل إن القياس ظهر منذ عهود النحو الأولى^{vii}.

المرحلة الأولى

ومن الأخبار التي تشير إلى المرحلة الأولى من مراحل القياس عندهم ما يذكره ابن سلام (ت 232 هـ) من أن أبا الأسود (كان أول من أسس العربية، و فتح بابها، و أنهج سبيلها، ووضع قياسها))

و من الأمثلة التي تتخذ (مسارا قياسيا في بناء اللغة العام عند بعض تلاميذ أبي الأسود كمثل الكلمات التي تلتزم في بعض التراكيب حركة خاصة، مثل (قبل و بعد) و أمثالهما من الغايات، فشمولوا بحكمهما كل ما يمت لهما بسبب) قرأ يحيى بن يعمر و غيره، قوله تعالى (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت و هو من الكاذبين و إن كان قميصه قد من دبر فكذبت و هو من الصادقين)^{viii}

يقول ابن جني عن(قبل و دبر): ينبغي أن يكونا غايتين كقول الله سبحانه و تعالى (لله الأمر من قبل و من بعد) فبني هنا كما بني هناك على الضم.

و لكن مفهوم القياس بمعناه الاصطلاحي يظل في هذه الفترة غير واضح .

المرحلة الثانية

يتضح أن ما نسب إلى بعض تلاميذ أبي الأسود من أنهم بعجوا القياس و بسطوه كان إشارة إلى بدايته عندهم و إيذانا ببدء التوسع فيه، و بدء الاهتداء إلى مد القياس عند من جاء بعدهم كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فقد عرف عنه قوله(إنما نفتي فيما استتر علينا من معاني الشعر و أشكل من غريبه و إعرابه بفتوى.. اجتهدنا فيها آراءنا)

المرحلة الثالثة

من علماء هذه المرحلة من سلك طريق القياس و تقدم به خطوة مثل :

عيسى بن عمر، و أبي عمرو بن العلاء، و إذا كان عيسى بن عمر موصوفا بتجريد القياس^{ix} دون أبي عمرو، فإنه ليس معنى هذا أن أبا عمرو بعيد عن هذا الميدان، فقد حكى الأصمعي قوله: سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم، أليس بصحيفة .^x فيستفاد من تعقيب ابن جني نسبة القياس إلى أبي عمرو، و إن كان ذلك عنده فيما يروى الرواة دون ما هو عليه عند عيسى بن عمر.

المرحلة الرابعة من مراحل القياس

لعل أبرز من يمثل هذه المرحلة يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) و قد خطا القياس فيها خطوة مهدت لمرحلة الخليل و سيبويه .^{xi}

المرحلة الخامسة

تتمثل هذه المرحلة أكثر ما تتمثل في الخليل بن أحمد و سيبويه،

و إذا كانت ما ذكرته الروايات من أن أبا عمرو بن العلاء، و عيسى بن عمر كانا يقيسان الأعم الأغلب و يعدان ما خالف ذلك لغات، فإن هذا أيضا هو مسلك علماء هذه المرحلة، فلا ينسب إليهم ذلك عن طريق الروايات فحسب، بل نجده واضحا في تطبيقاتهم العملية، فكثيرا ما كانوا يقيسون على المطرد من كلام العرب^{xii} إلى جانب التنبيه على ما خالف الشائع منه .

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، من أمثلة القياس عنده أنه جعل (أى) في غير الشرط و الاستفهام بمعنى (الذي) قياسا على (من) في كونها غير الشرط و الاستفهام بمعنى (الذي)^{xiii} ما ذكره المازني من أن الخليل و سيبويه كانا يقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.^{xiv}

و الخليل مع أنه يتوسع في القياس على ما وافق سمت اللغة، فهو لا يبيح القياس على كل ما سمع، يدل على ذلك ما رواه عنه الأصمعي من أنه قال : جاءنا رجل فأنشدنا:

ترافع العز بنا فارفعنا

فقلنا: هذا لا يكون، فقال (أي الرجل): كيف جاز للعجاج أن يقول:

تفاس العز بنا فافعنا

و لا يجوز لي؟^{xv}

فتعليق الخليل بقوله : هذا لا يكون، يفيد أنه يمنع القياس في مثل ذلك، حتى إننا نجد ابن قتيبة يستشهد بقوله على أنه ليس لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاق سابقه^{xvi}.

و عقب ابن جني على كلام الخليل السابق فقال : هذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية^{xvii}.

سيبويه

يستخدم سيبويه لفظ (القياس) في معان مختلفة .

فمن ذلك استخدامه إياه في معنى صحيح أو أرجح أو سائد، كان يقول : و هو الوجه و القياس^{xviii}، و هو القياس الجارى،^{xix} و هو القياس و الصواب^{xx}.

و نجد أحيانا يستخدم كلمة قياس مصاحبة لكلمة الأصل و كأنه يعطيها هذا المعنى فيقول : الأصل و القياس كذا .^{xxi} و استخدمها في الترجيح، و من ذلك قوله : قيل و بيع و خيف أقيس و أكثر و أعرف .^{xxii}

و منه أيضا قوله عن الشاذ (ليس هذا في القياس)،^{xxiii} و من أمثله القياس عنده القياس على الكثير، و يظهر في قوله : « اعلم أن (فعل) جائزة من كل ما كان على بناء (فعل) أو (فعل) أو (فعل)، و لا يجوز من أفعلت، لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة»^{xxiv}.

فسيبويه هنا يقيس على الكثير المطرد، و يقف عند السماع إذا قل و ردالصيغة المسموعة في حين نجد بعض من جاء بعده كالأخفش يقيس على هذا القليل^{xxv}.

المرحلة السادسة

أبرز من يمثلها أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢٢١٥ هـ) الذي كان يفتي إلى القياس كثيرا و يأخذ به في الأساليب فيقيس بعضها على بعض، و خرج من هذا بآراء كثيرة تجيز تراكيب وصيغا غير مسموعة .

و من صور القياس عنده أنه فاس و قوع الفعل الماضي حالا من غير أن يقترن بـ (قد) موافقا بذلك الكوفيين، و مخالفا جمهور

البصريين الذين لا يجيزون و قوعه حالا إلا إذا اقترن بها . يقول أبو حيان : أجاز الأخفش من البصريين و قوع الماضي حالا بغير تقدير (قد) ،

و من أمثلة القياس على القليل عنده ، ما يذكره ابن جني في النسبة إلى شئونة : شئى ، كقوله : «فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعنى شئونة - قال (أى الأخفش) : فإنه جميع ما جاء .

المرحلة السابعة

و أبرز من يمثلها أبو عثمان المازنى (ت ٢٢٥ هـ) الذي يلي طبقة الأخفش ، و هو يقيس على الكثير المسموع و قد يمنع القياس على القليل منه ، من ذلك :

حين يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق مثل : مهدد ، و تردد و سؤدد ، عندد.... يقيس على ما اطرده منه في كلام العرب ، فلما كان باب (مهدد و جلبب) في الإلحاق مطردا قاس عليه ما لم يسمع ، و منع من القياس على باب (كوثر و جهور) لأن الإلحاق فيه غير مطرد ، و لهذا أشار ابن جني عند توضيح قياس المازنى - إلى إنه لا يجوز القياس على (جهور و كوثر) ، لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطراد الأول فلا تقسه .

المرحلة الثامنة

القياس عند المبرد

خير من يمثل هذه المرحلة من مراحل القياس عند البصريين هو المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي احتكم كثيرا إليه ، و كان مثالا للتبرير فيه ، فإليه أفضت مقالات البصريين ، و هو الذي نقلها و قررها ، و أجرى الفرع و المقاييس عليها. ^{xxvi} فهو يتجه الاتجاه البصرى العام في عدم القياس على النادر والشاذ و يتمثل هذا في قوله ، السماع الصحيح و القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة. ^{xxvii} و في قوله : القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة . ^{xxviii}

و فيما يسوق السيوطي من قوله (أى المبرد) : إذا جعلت النوادر ، و الشواذ غرضك و اعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك. ^{xxix}

كذلك نجده يمنع القياس على النادر في السماع الشاذ في القياس، مثل جمع (شبهة) على (شهاوى) ، فيقول : فقال قوم في جمع : شهاوى ، فهذا عندهم على قياس من قال في مطية : مطاوى ، و ليس القول عندى ما قالوا ، و لكنه جمع شهاوى ، و هو مذهب أكثر النحويين . ^{xxx}

و يفهم مما سبق أن المبرد يقيس على الكثير ، و أنه يتوسع في القياس فيقيس على ما قصره سيبويه و الجمهور على السماع (٢) .

القياس عند الكوفيين

لم يكن الأخذ بالقياس مقصورا على نحاة البصرة و حدهم ، بل نجد العمل به أصلا من أصول اللغة و النحو عند أئمة الكوفيين - أيضا - من اللغويين و النحاة .

المرحلة الأولى

يعد الكسائي من أبرز من يمثلون هذه المرحلة من مراحل القياس عند الكوفيين . فقد اهتم بالقياس اهتماما كبيرا حتى إنهم ينسبون إليه ما يفيد أن النحو قياس ، و ذلك في هذا البيت المشهور .
إنما النحو قياس يتبع ^{xxxi}
الاتجاه العام عنده قياسه على القليل النادر ، و من أمثلته :

أنه إذا كانت ألف المقصور ثالثة بدلا من واو مثل (عصا) قلبت واوا ، فتقول (عصوان) ، وورد قلبها ياء في ندره مثل (رضا) : (رضيان) .

و لكن الكسائي قاس على ما سمع من هذا القليل المسموع ، و قد صرح بذلك الأشموني فقال : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء ... الثالث: رضيان ، وقاس عليه الكسائي ، فأجاز تثنية (رضا) و (علا) من ذوات الواو - المكسور الأول و المضمومة - بالياء .

و يفهم من النصوص السابقة أن الكسائي يقيس هنا على ما قل و روده ، خلافا لسيبويه ، و قد تبعه الكوفيون في ذلك .

فالكسائي يخالف البصريين فيقيس على شاذ غير مقيس و يوافق الزجاج في ذلك .

المرحلة الثانية

يمثلها تلاميذ الكسائي كأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، و هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ) ، و على بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤ هـ) .

١- الفراء : هو النموذج الأول لهذه المرحلة من مراحل القياس عند الكوفيين ، و هاك أمثله من أقيسته :

أحيانا نجده يقيس على الكثير ، و يمنع القياس على القليل النادر لقلته و ندرته ، يقول : « يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا و مثل مالك ما بالك ، و ما شأنك ، و العمل في هذه الأحرف كثير ، و لا تقل : ما أمرك القائم ، و لا ما خطبك القائم قياسا عليهن ، لأنهن قد كثرن ، فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش عندك ؟ و لا يجوز القياس على هذه في شئ من الكلام. ^{xxxii}

يقول في (معانى القرآن) بشأن قوله تعالى : (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما) ^{xxxiii} : (و إنما قال (أيديهما) لأن كل شئ موجد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافا إلى اثنين فصاعدا جمع . فقول : قد هشمت رؤوسهما ، و ملأت ظهورهما و بطونهما ضربا ، و مثله (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قوبكما) : ^{xxxiv}

و هو قياس على القليل النادر في كل حال .

و في جمع التفسير يقول الأشموني : اختلف في ثلاثة أنواع أخر ، أولها (فعلى) مصدرا ، نحو : رجعى ، و ثانيها (فعله) فيما ثانيه واو ساكنة نحو : جورة ، فقاسه الفراء في هذين النوعين ، فتقول في جمعها : رَجَع و جُوز ، كما قالوا في رؤيا و نوبة : رؤى و نوب ، و غيره يجعل رؤى و نوب مما يحفظ و لا يقاس عليه. ^{xxxv}

و يقول السيوطي : قاسه الفراء في (فعلى) مصدرا نحو : الرؤيا و الرؤى و الرجعى و الرجع ، و في (فعله) بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة نحو : نوبة و نوب ، و غيره قصره على السماع. ^{xxxvi}

و من انفرد بالقياس على القليل أيضا ما نجده عند ابن مالك في قوله (قد تصح الواو و هي لام (فعلول) جمعا و لا يقاس عليه خلافا للفراء) ^{xxxvii}

و يقول ابن هشام : « جوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها كـ (الضارب زيد) و (الضارب هذا) ^{xxxviii} . و يسوق الأشموني أن الفراء أجاز « ذلك فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ^{xxxix} . و يعني بالإطلاق هنا أن يكون المضاف إليه علما أو اسم إشارة أو ضميرا أو غيرها. و يورد السيوطي أنه (لا مستند له في السماع) .^{xl}

و يذكر بعض المحدثين أن الفراء قد انفرد بهذا القياس.

قاس زيادة (كان) في آخر الكلام على زيادة (ظن) في آخره . يقول السيوطي : « جوز (أي الفراء) أيضا زيادتها أخيراً، نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء ظن آخراً ، ورد بعدم السماع.^{xi} و إلى جانب هذه الأقيسة المتعددة الجوانب نجد عند الفراء عناية كبيرة بإيراد لفظ القياس في أحكام النحو و مسائله و توجيهه القارئ إلى إجرائه فيما تشابه من هذه المسائل في ثنايا كتابه ، فنجده أحياناً يعطي قاعدة عامة تنتظم مسائل كثيرة متشابهة ثم يقول : و أجر الكلام على هذا ^{xliii}، و يقاس على هذا ^{xliii}، يقاس على هذا ما ورد ^{xliii}، و الأمثلة على ذلك كثيرة ^{xliii}.

فعلی ضوء ما سبق نجد الفراء يتوسع في القياس أكثر من الكسائي ؛ لأن فكره - فيما يبدو - أدق و أخصب ، و قد ألمع ابن النديم إلى أن الفراء كان يتفلسف في تأليفاته و مصنفاته أي يسلك في ألفاظه مسلك الفلاسفة ^{xliii}، و لعل هذا ساعده على الاستنباط و التحليل و التركيب و استخراج الأقيسة المختلفة .

و الفراء في قياسه على النظر حين يقيس الأمور المتقاربة بعضها على بعض ، نجد يخرج عن هذا الإطار أحياناً فيقيس الأمور المتباعدة و يجعل بعضها نظيراً يقيس عليه . و هو في هذا الأخير أشد إبعالاً في القياس و توسعاً في مجاله .

و مع هذا فإن الفراء في تسمحه في القياس على هذا النحو نجده في بعض الأحيان على الرغم من أنفراده به لا يخرج عن سمت اللغة .

هذا عن الفراء ، و يليه في ذلك هشام الضرير و هاك بعض أقيسته :

أجاز القياس على المسموع في ندرة . يقول الرضي : لا يقاس على قولهم : فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته يده إلى يدي ، و نحوه خلافاً لهشام ^{xliii}.

و يسوق السيوطي أنه لا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه إلى وجهي، و لا عينه إلى عيني ، و أجاز هشام القياس عليه ، فأجاز ماشيته قدمه إلى قدمي ، و كافحته وجهه إلى وجهي ، و صارعته جبهته إلى جبهتي ، و جاورته بيته إلى بيتي ، و ناضلته قوسه إلى قوسي ، و نحو ذلك . ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، و معرفة موقع نكرة ... ، و بأقل من هذا الشذوذ يمنع القياس ^{xliii}.

و قد سبقت الإشارة إلى أنه يقبس صوغ التعجب من الألوان على صوغه من العاهات و هذا قياس على النظر سبقه إليه شيخه الكسائي ^{xliii}.

و هذا عند الأحمر قياس على النظر ، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا النظر قليل في السماع إذ يقتصر على حكاية للكسائي بشأن الفصل بالقسم بين الباء و مجرورها . فإلى كون المسموع من هذا هو في الباء وحدها نجده نادراً فيها .

هذا، و لو كان أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) قياساً لا عتبرناه ممثلاً لآخر مراحل القياس عند الكوفيين ، و لكني لم أجد له أمثلة للقياس كما وجدت لغيره ، و لعل هذا يتفق و ما قاله القدامى و المحدثون بشأن عزوفه عن القياس و إقباله على السماع و اهتمامه به .

يذكر بعض أصحاب التراجم و الطبقات أنه لم يكن مستخرجاً للقياس و لا طالباً له!

و المحدثون يكادون يطبقون على ذلك نقلاً عن القدامى ممن ذكرنا ، فمن قائل إنه كان يجيد القياسⁱⁱ، و من قائل : إنه لم يكن معنياً بالقياس ، أو مستخرجاً للعلل ، فإذا سئل مسألة راح يبحث للجواب عنها فيما حفظهⁱⁱⁱ . و هذا ما نلناه عند بعض الباحثين الآخرينⁱⁱⁱⁱ!

فمدار الفصاحة عنده في الكلمة هو كثرة استعمال العرب لها .

و نجد مصداق اهتمامه بالسماع في قول ثعلب نفسه فيما ينقله الزبيدي : ما ندمت على شيء كندمي على ترك سماع الأبيات التي كان يرويه أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر^{iv}.

الخاتمة و النتائج

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى أن للقياس صلة وثيقة بالنحو، و أن للبصريين كان سبق في مجال النحو، لذا نجدهم أول من عرفوا الأخذ بمبدأ القياس، و لذا قيل إن القياس ظهر منذ عهد النحو الأولى.

فالقياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي الذي هو انتحاء كلام العرب و اما من قبيل القياس النحوي.

و فيما يلي نذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

١- إذا كان الكوفيون قد توسعوا في السماع من قبائل كثيرة، فإن البصريين أنفسهم قد أخذوا بشكل من أشكال التوسع.

٢- الأراء النحوية للرعيّل الأول من النحاة كانت تقوم على أساس النصوص المسموعة.

٣- المرحلة الأولى من مراحل القياس أخذت و ضعا تتسم فيه بأن القياس فيها قياس لغوي بمعناه العملي لا بالمعنى العلمي الذي عرف فيما بعد.

٤- إن المدرسة البصرية بدأ القياس معها يحبوا وليدا حتى بلغ في آخر مراحل تطوره.

٥- إن تسمية ماخالف القياس لغات، يُعدّ إدراكاً للسمات اللهجية التي تتميز بها كل قبيلة عن غيرها.

٦- إن بعض البصريين لا يكتفى بالقياس على القليل و النظر القريب، بل قاس الأمور المتباعدة بعضها على بعض.

٧- بعض البصريين يخالف أغلب سابقيه من البصريين في إبعاله في القياس مثل الأخفش.

الهوامش

i ابن فارس، مقاييس اللغة ()

ii التهذيب (قاس)، و تاج العروس (قيس).

iii انظر ابن جني، الخصائص ج 1 ص 97-100. و السيوطي، الاقتراح، ص 40-43، و شرح الأشموني ج 3 ص 866، و الصبان ج 4 ص 334، و ابن يعيش، شرح المفصل ج 6 ص 10-11، و الزبيدي، الواضح في علم العربية ص 267

iv السيوطي، الاقتراح، ص 42-44

v ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 105 و ما بعدها

vi انظر دا احمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب (من قضايا اللغة) ص 99-98

vii انظر الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، ص 70

viii سورة يوسف آية 26,27

ix النقطي، انباء الرواة ج 2 ص 105, 375

x ابن جني، الخصائص ج 1 ص 249, 416, 423

xi ابن الأنباري، أسرار العربية ص 345، و الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 364-365

xii انظر سيبويه الكتاب ج 3 ص 314

xiii انظر سيبويه الكتاب ج 2 ص 398

xiv المازني، التصريف ج 1 ص 180

xv ابن جني الخصائص ج 1 ص 360-361

xvi ابن قتيبة، الشعر و الشعراء ج 1 ص 32

xvii ابن جني، الخصائص ج 1 ص 361

xviii سيبويه، الكتاب ج 1 ص 210، ج 3 ص 351

xix السابق ج 3 ص 335

xx السابق ج 3 ص 472

xxi السابق ج 3 ص 507, 412

xxii السابق ج 3 ص 423

xxiii السابق ج 3 ص 136

- xxiv سيبويه الكتاب ج 3 ص 318
 xxv السابق ج 4 ص 8
 xxvi انظر سر الصناعة ج 1 ص 146
 xxvii الكامل ج 1 ص 22
 xxviii السابق ج 1 ص 34,35
 xxix الأشباه و النظائر ج 3 ص 43 و انظر المدارس النحوية ص 132
 xxx المقتضب ج 1 ص 140
 xxxi ياقوت الحموي، معجم الأدباء ج 12 ص 191
 xxxii الفراء ، معاني القرآن ج 1 ص 281
 xxxiii شرح المفصل ج 6 ص 15
 xxxiv سورة المائدة آية 38
 xxxv البحر ج 3 ص 483
 xxxvi الهمع ج 2 ص 176
 xxxvii التسهيل، ص 309
 xxxviii أوضح المسالك، ج 2 ص 177
 xxxix لأشموني ج 2 ص 309 ، الأشموني مع الصبان ج 2 ص 246
 xl الهمع ج 1 ص 48
 xli الهمع ج 1 ص 120
 xlii انظر معاني القرآن ج 3 ص 172
 xliii السابق ج 2 ص 68
 xliv السابق ج 1 ص 200 ، ج 2 ص 329
 xlv السابق ج 1 ص 29, 30, 81, 160, 161, ج 2 ص 68, 69, 105, 135,
 143, ج 3 ص 57, 153, 137
 xlvii انظر الفهرست ص 131
 xlviii شرح الرضى ج 2 ص 22
 xlix الهمع ج 1 ص 237, و انظر المدارس النحوية ص 190
 lx الهمع ج 2 ص 166 , و انظر المدارس النحوية ص 189 , و ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص 312, و البحث ص 239
 lxi انظر الأبناء ج 1 ص 44 , طبقات النحويين و اللغويين ص 144 , و معجم الادباء ج 5 ص 120
 lxii انشاء النحو ص 105
 lxiii مدرسة الكوفة ص 151
 lxiv ابو علي الفارسي ص 212 , و ابن كيسان النحوي ص 71
 lxv طبقات النحويين و اللغويين ص 135

المراجع و المصادر

1. القرآن الكريم
2. ابن كيسان النحوي، د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1975 م.
3. أبو علي الفارسي، د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط: نهضة مصر، الفجالة، 1958 م.
4. أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، ط: مجمع اللغة العربية بدمشق، 1957 م .
5. الأشباه و النظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالرؤف سعد، ط: مصر، 1975 م .
6. الأصول، د/ تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، 1981 م .
7. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية، 1359 هـ

8. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1952 م.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين و الكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
10. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، الطبعة السادسة، 1980 م .
11. البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر، 1971 م .
12. البحر المحيط، أثير الدين، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان، مطابع النصر الحديثة، الرياض، السعودية العربية.
13. تاج العروس، محب الدين أبو الفيض السيد مرتضى الحسيني الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، الطبعة الأولى، 1306 هـ.
14. التصريف، أبو عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، 1957 م.
15. تهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، الهند، 1325 هـ.
16. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
17. الدراسات النحوية و اللغوية و منهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، جاسم السعدي، مطبعة النعمان، 1973 م.
18. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1975 م .

33. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سويد الستهيل، ابن مالك، تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي، الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957 م، (مطبوع مع الإغراب مطابع الثورة للطباعة و النشر، (مطبوع مع نتائج في جدل الإغراب).
34. مجاز ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلا هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، 1960 م .
35. المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1968 م .
36. مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1958 م .
37. المذكر و المؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق رمضان العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر .
38. عبدالتواب، دار التراث، القاهرة، 1975 م .
39. معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955 م .
40. معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، مراجعة وزارة المعارف، شرح الرضى على الكافية، رضى الدين الأسترأبادي، تحقيق العمومية، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، مطابع الشروق، بيروت، لبنان، 1922 م .
41. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1969 م .
42. المقترض، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1963 م .
43. نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، مطبعة المدني، 1967 م .
44. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة و النشر، محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة و النشر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1962 م .
45. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي عبدالفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1974 م .
46. الفهرست، بن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
47. القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، ط: دار المعارف بمصر، 1968 م .
48. الكتاب، سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح عبدالسلام هارون، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 م .